

دور ومكانة القوى الإسلامية في النظام السياسي الفلسطيني المستقبلي

حسن يوسف

أحد قياديي حركة «حماس» في الضفة الغربية

بدأ الشيخ حسن يوسف، أحد قياديي حركة حماس في الضفة مداخلته، وحملت عنوان «دور ومكانة القوى السياسية في النظام السياسي المستقبلي»، بالإشارة إلى أن الشعب الفلسطيني لا يعيش ظروف الاستقلال الحقيقي، بينما يريد بناء كيان سياسي، موضحاً أنه في ظل وجود واستمرار الاحتلال الإسرائيلي، لا يمكن أن يكون هناك عمل سياسي سليم، ولا كيان سياسي، ولا دولة.

ورأى أن كل ما يقال في هذا الاتجاه هو عكس التيار، بل ومتناقض مع الفطرة والمنطق والعقل. وقال: المنطق يقول أنه يوجد احتلال، وهو يحتل كل أرضنا ويهيمن على كل ثرواتنا ومقدراتنا ويكبث أنفاسنا، وبالتالي لا يمكن أن تكون هناك حرية حقيقية، لا بالانتخابات، ولا باستقلال حقيقي، ولا بمأسسة كيان سياسي في مختلف المجالات والجوانب، وبالتالي لا بد من التأكيد على قضية مهمة، وهي أنه طالما هناك احتلال يجب أن تكون هناك مقاومة، وهذه مشروعة بكل وسائلها المتاحة حتى دحر الاحتلال. واستحضر التجربة النضالية الفلسطينية خلال الأعوام الممتدة من ١٩٦٧-١٩٨٧، أي بداية الانتفاضة الأولى، حيث لم تكن هناك مقاومة حقيقية، بمعنى مشاغل الاحتلال والقيام بفعل انتفاضي مقاوم حقيقي يجبر الاحتلال على الرحيل، على حد قوله.

وانتقل بعدها للحديث عن مرحلة «أوسلو»، مشيراً إلى أنه كان هناك ١٠ سنوات من المفاوضات والاتفاقات، ومفاوضات على اتفاقات، ومفاوضات على اتفاقات الإفراجات، مضيفاً «بالنسبة لشعبنا الفلسطيني بات معروفاً الظرف الحالي الذي وصل إليه، لا سيما أن الاحتلال استخدم عملية المفاوضات كشرعية وغطاء له ليمارس إجراءات تهدف إلى فرض وقائع على الأرض، وتضاعف الاستيطان مئات المرات، وتنهب الأرض الفلسطينية».

واستطرد: نحن ساهمنا في منح الاحتلال الشرعية والغطاء ليمارس إجراءاته على الأرض تحت عنوان وجود عملية سلمية، في حين كان الاتجاه السلبي الأكثر ضرراً للشعب الفلسطيني هو التنسيق الأمني، الذي كان يلاحق قوى المقاومة اعتقالاً وتنكيلاً، حتى تم ضرب مشروع المقاومة على العصب كما يقال، ووصلت الأمور إلى ما وصلت إليه، ولم يجن الشعب الفلسطيني من كل مرحلة أوسلو أي شيء على الأرض، إلا ما نراه حاضراً، ثم جاءت انتفاضة الأقصى وحصل ما حصل.

بيد أن يوسف، رأى أن كافة المعطيات تشير إلى أن الشعب الفلسطيني يسير في طريقه



السليم، طالما أن لديه القرار والإرادة للاستمرار في المقاومة حتى لو كانت تمر في مرحلة من المراحل، بنوع من المد والجزر نتيجة الظروف الداخلية والمحيطية والدولية والإقليمية.

واستبعد أن يتمكن الاحتلال الإسرائيلي من التمتع باستقرار فوق الأرض الفلسطينية، طالما بقي مستمراً، موضحاً أن المقاومة الفلسطينية وخاصة في القطاع، هي التي أجبرت سلطات الاحتلال، خلال الشهرين الماضيين، على إزالة ما يزيد على خمس منشآت وقواعد عسكرية، خاصة في جنوب القطاع.

وتابع: لم تسحب هذه القواعد إلا نتيجة لفعل المقاومة، وليس بفضل حجة ومنطق المفاوضات الفلسطينية.

ومضى بقوله: هكذا كان حال كافة شعوب الأرض التي ابتليت بالاحتلال، فعن طريق المقاومة والنضال، فقط، أجبر الاحتلال على الرحيل، إلا إذا كان الشعب الفلسطيني استثناء عن كافة الشعوب.

وأردف: في الواقع، نبدو كمن يضع العربة أمام الحصان، حيث هناك من يقول «لا نريد مقاومة» والاحتلال موجود، إذن ما هو الطريق؟ كيف يمكن أن تكون هناك دولة والاحتلال موجود؟ وكيف يمكن أن تمر هذه الأمور على عقل الإنسان؟!

وقال: لا بد من مشاركة سياسية، ولا بد من دور سياسي تقوم به كل قوى الشعب الفلسطيني، ومن بين هذه القوى حركة «حماس»، وسواء شئنا أم أبينا فهناك متغيرات في الواقع الفلسطيني وتحولات كثيرة جرت في المجتمع الفلسطيني خلال العقدين الأخيرين، وعلى ضوء ذلك، توجد قوى نهوض، وهناك آراء وأفكار متعددة ومتباينة حيال الموضوع الفلسطيني، وبالتالي لا بد أن تؤخذ هذه الأجواء بعين الاعتبار.

واستذكر الشاعر الذي رفعتة حماس، والقائل «شركاء الدم، شركاء في القرار»، ودعوتها إلى تشكيل قيادة موحدة مع القوى الفلسطينية المختلفة، تكون مرجعية عليا للشعب الفلسطيني، مضيفاً «طالما أن الجميع يقر أن هناك خلا، فلنجلس جميعاً تحت سقف واحد لنعالج هذا الخلل من كل جوانبه».

وأوضح أن الشعب الفلسطيني لديه الإمكانيات الكثيرة، لتغيير حاله نحو الأفضل، شريطة وضع الرجل المناسب في المكان المناسب بعيداً عن الحزبية والشللية والفئوية.

وقال: نحن مع العمل على تصويب الوضع الداخلي والحياة السياسية الفلسطينية، ومع العمل على رحيل الاحتلال، وبعد ذلك نحن مع انتخابات حرة ونزيهة لشعبنا الفلسطيني، ونحترم اختيار هذا الشعب بغض النظر عن الشخوص والعناوين، وبالتالي، نحن نقول أننا نشارك في الحياة السياسية الفلسطينية، ولكن هذه الحياة الديمقراطية، أو ما نسميها الحياة الشورية، لا بد أن يتوافق الفلسطينيون كلهم على كيفية بنائها.

وذكر أن حماس تؤيد حالياً، التفكير في هذه المرحلة بشكل علمي، صحيح، ودقيق بعيداً عن الأهواء، وإعادة النظر في لجنة الانتخابات المركزية، بحيث لا تكون من لون واحد. كما دعا إلى إعادة النظر في قانون الانتخابات، «فلا يمكن بين عشية وضحاها أن تقتل قوانين وتولد قوانين أخرى، دون مراعاة لوجود رأي عام فلسطيني، وقوى سياسية أخرى، عدا شرائح فلسطينية مختلفة ومنظمات أهلية وغير أهلية، واقتصاديين وأكاديميين وعلماء، فلماذا لا يؤخذ دورهم بعين الاعتبار؟»!

وتابع: إذا أردنا أن تكون العملية الانتخابية شفافة ونزيهة وحقيقية، لا بد أن تتم متابعتها من الألف إلى الياء، أي أنه لا بد أن تكون العملية الانتخابية في حد ذاتها عملية متواصلة تحت سمع وبصر كل من له شأن في إنجاحها والمحافظة على نزاهتها.

واستدرك: لذا، فإن دعوة حركة «حماس» إلى تشكيل مرجعية عليا للشعب الفلسطيني لتصوب كل شيء، هي خطوة متقدمة من قبل الحركة، ونقول لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وكل الفصائل المنضوية في إطارها، احرصوا على المنظمة، بدلاً من بقائها مغيبية ومهمشة وتعمل وفق دور وظيفي، فقط، لتعريف هذا الأمر أو ذاك.

وقال: وموقف حركة «حماس» واضح منذ المؤتمر الشعبي الأول الذي عقد في رام الله، حيث كانت هناك دعوة صريحة في البيان الصادر عنه، والذي وقعنا عليه، من أجل إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية لتكون بيتاً جامعاً لكل الفلسطينيين، لكن شريطة إعادة صياغة سياسات المنظمة مع الأخذ بعين الاعتبار متغيرات الواقع الفلسطيني من كل جوانبه، وبحيث تتم إعادة صياغتها على أسس شورية وديمقراطية وفق انتخابات حرة ونزيهة في أوساط الشعب الفلسطيني في داخل الوطن وخارجه.

ومضى قائلاً: حينما نقول أن حركة «حماس» تدعو إلى تشكيل قيادة موحدة لتصوب كل شيء، وأن يكون لنا دور في كل شيء، فلا بد أن نوضح أن موقفنا من عدم المشاركة في الانتخابات الرئاسية، اتخذ لأننا شعرنا أن هذه الانتخابات ذات وظيفية سياسية بحتة، وبالتالي دورها استكمالي لمراحل سابقة تتعلق بانفاقيات ومفاوضات، وهو أمر لا شأن لنا به في السابق ولا في الوضع اللاحق، ونحن لا نطرح أنفسنا كبديل تفاوضي أو سياسي، ويجب أن يحترم الناس موقف الحركة في هذا الاتجاه.

وفيما يتعلق بانتخابات المجلس التشريعي، قال: الأمر لا يزال قيد الدراسة في حركة «حماس» في الوقت الحاضر، ويمارس علينا ضغط من قبل شرائح ذات وزن في

مستقبل علاقة «فتح» والسلطة الوطنية الفلسطينية

ومضى بقوله: اعتقد أن أداء فتح يدل على التزام الحركة بما قدمت نفسها بموجبه للشعب الفلسطيني، نحن قلنا أننا نسعى لوضع أسس وبناء نواة لنظام سياسي ديمقراطي حقيقي، وقد رأينا أداء الحركة في ظل الظروف المعقدة والصعبة لدى وفاة الرئيس، حيث كانت هناك صدمة شعرنا بها بشكل متفاوت في أوساط المواطنين والسياسيين.

وقال: كان هناك قلق عند الناس بشأن الكيفية التي ستصرف بها الحركة، وما إذا كانت ستلتزم بالقانون، ودارت نقاشات داخلية كثيرة، ومع القوى السياسية الأخرى، والنتيجة كانت أننا ذهبنا باتجاه إعمال وتنفيذ القانون، حيث تم تعيين روجي فتوح، رئيساً للسلطة، وبعد ذلك تم تحديد موعد للانتخابات، وتم في الفترة الانتقالية تحديد موعد للانتخابات التشريعية، التي ربما تكون الأهم فيما يتعلق بمستقبل النظام السياسي الفلسطيني، وبناء عليها ستحدد آفاق العمل المستقبلي.

واستحضر كيف قامت الحركة في مستهل إقامة أول سلطة وطنية فلسطينية، بالتوجه نحو الانتخابات، موضحاً أن فتح تؤمن أن مصدر شرعية أية حركة يفترض أن يكون صندوق الاقتراع، نظراً لأهمية ذلك في المساهمة بإرساء تقاليد حياة ديمقراطية حقيقية. وفيما يتعلق بالمستقبل، ذكر أن علاقة فتح بالسلطة سوف تتأثر بمجموعة من العوامل، في مقدمتها المؤتمر الحركي لـ "فتح"، المقرر أن يعقد في الرابع من آب المقبل، وموضحاً أن نتائج المؤتمر ستكون «مهمة جداً» في تحديد نمط العلاقة.

أما العوامل الأخرى فحدها في نتائج الانتخابات المحلية والتشريعية، وموقف القوى السياسية، وتحديد كلاً من حماس والجهاد الإسلامي والجهتين الشعبية والديمقراطية من الانتخابات التشريعية، حيث أعلنت الجبهتان أنهما ستشاركان فيها، بخلاف حماس التي ما زالت مترددة وتدرس الموضوع.

واعتبر أن مشاركة كل القوى السياسية الفلسطينية سيكون لها تأثير على شكل العلاقة، موضحاً أنه يؤمن أن "مرحلة ياسر عرفات ليست كمرحلة ما بعد استشهاده، فنحن أمام مرحلة أخرى لها معطياتها ولها سياق مختلف، سواء في منظمة التحرير، أو في السلطة، أو في حركة فتح".

وحص جانباً من حديثه لتأكيد ضرورة المضي قدماً في عملية إصلاح متكاملة في أطر ومؤسسات السلطة الوطنية، وتعزيز الحياة الديمقراطية، وترسيخ استقلال القضاء وإعادة تأهيل وبناء الجهاز القضائي، والفصل بين السلطات الثلاث.



قدورة فارس

عضو المجلس التشريعي

ذكر النائب قدورة فارس في مستهل مداخلته المعنونة بـ «مستقبل علاقة فتح والسلطة الوطنية الفلسطينية»، بالتعبير على مداخلته الشيخ حسن يوسف، موضحاً أنه كان يتمنى عليه توخي الموضوعية في تناول قضايا ليست محل اجتهاد وإنما هي حقائق تاريخية.

ودلل فارس على ما ذهب إليه بالإشارة، إلى أن المقاومة الفلسطينية، لم تبدأ العام ١٩٨٧، فهناك أربعة حروب خاضتها منظمة التحرير وفصائل الثورة الفلسطينية، وليس أربع عمليات مسلحة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

وقال: سقط قبل العام ١٩٨٧ آلاف الشهداء، ونفذت مئات العمليات، معظمها عمليات نوعية جداً، وسياق العمل الفدائي الفلسطيني هو الذي ولد الحالة التي وصلت لها مرحلة الانتفاضة الأولى.

وحول النظام السياسي الفلسطيني، رأى أنه نظام مركب ومعقد، في ظل وجود احتلال، وسلطة ومظلة شرعية للقرار السياسي أو غيره في الساحة الفلسطينية، مشيراً في الوقت ذاته، إلى أن أطر اتخاذ القرار مركبة ومعقدة ومتداخلة، ولذلك لا توجد قواعد أو آلية محددة يمكن استخدامها أو اللجوء إليها لدى تقييم النظام السياسي الفلسطيني.

وعن حركة فتح قال: يوجد للحركة دوماً، دور مؤثر، بل هو الأبرز، في صياغة القرار الفلسطيني منذ العام ١٩٦٥ وحتى هذه اللحظة، وكان لحركة فتح الدور المؤثر الأكبر في إحداث كل التحولات في حياة الشعب الفلسطيني.

واستطرد: بعد غياب واستشهاد الرئيس ياسر عرفات، حافظت فتح على هذا الدور، واعتقد أن الأمل التي يعلقها معظم المواطنين الفلسطينيين أو المهتمين في إرساء دعائم نظام ديمقراطي سياسي في فلسطين، ناتجة عن أداء "فتح" في مرحلة غياب الرئيس أبو عمار، لأنه كانت هناك تكهنات كثيرة على هذا الصعيد، وقد شاركت في لقاءات من هذا النوع وكنت أستمع لكثير من المحللين، بينهم د. علي الجرباوي، حول ما الذي يمكن أن يجري في الحالة الفلسطينية بشكل عام، وفي حركة فتح بشكل خاص، فيما لو توفي ياسر عرفات، أو غاب عن الساحة.